ورشة عمل

الضريبة على القيمة المضافة

الواقع اللبناني وآفاق التطبيق في سورية

- **الزمان** : 21-22 كانون الأول 2002
- **المكان** : دمشق ـ فندق الشام
- **تنظيم** : كلية الاقتصاد في جامعة دمشق
  كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية
  بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية
  وغرفة تجارة دمشق
  بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
- **رعاية** : رئيس جامعة دمشق: **أ. د. هاني مرتضى**

برنامــج 21 كانون الأول 2002

الافتتــاح:

• كلمة رئيس جامعة دمشق	**أ. د. هاني مرتضى**
• كلمة رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، رئيس غرفة تجارة دمشق	**د. راتب الشلاح**
• كلمة عميد كلية الاقتصاد في الجامعة اللبنانية	**د. نصر الله نصر الله**
• كلمة عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق	**د. طارق الخير**

الجلسة الأولى: الأسس النظرية لضريبة القيمة المضافة

رئيس الجلسة: **د. راتب الشلاح** المقرر: **د. عبد الله رزق**

• الأساس النظري للقيمة المضافة	**د. سمير طنوس**
• ملاحظات منهجية حول تطبيق القيمة المضافة	**د. ناجي الجمال**
• منطلقات وزارة المالية اللبنانية في تطبيق القيمة المضافة	**د. فوزات فرحات**
• أهمية القيمة المضافة في النظام الضريبي السوري	**د. حسين القاضي**
• الضريبة على الدخل كبديل عن القيمة المضافة	**نزار عبد الله**

الجلسة الثانية: تجارب القيمة المضافة

رئيس الجلسة: **د. نصر الله نصر الله** المقرر: **د. حسين القاضي**

• تجارب القيمة المضافة	**د. حسن شرف الدين**
• تجارب القيمة المضافة وآفاق تطبيق الضريبة على المبيعات في سورية	**د. محمد خالد المهايني**
• تجارب الضريبة على المبيعات في الدول النامية	**د. خالد الخطيب**
• القيمة المضافة وإمكانية تطبيقها في سورية	**د. علي كنعان**

برنامــج 22 كانون الأول 2002

الجلسة الثالثة: تطبيق القيمة المضافة (المشاكل والصعوبات)

رئيس الجلسة: **د. طارق الخير** المقرر: **د. سمير طنوس**

- تطبيق القيمة المضافة في القطاع الصناعي (جمعية الصناعيين اللبنانية) — **جمعية الصناعيين اللبنانية**
- تطبيق القيمة المضافة في القطاع التجاري — **ناجي المزنر**
- دراسة إحصائية لوجهة نظر المكلفين حول القيمة المضافة — **د. حسن صالح**
- وجهة نظر الصناعيين السورين حول تطبيق القيمة المضافة في سورية — **م. محمد الشاعر**

الملخص

تأتي ورشة العمل هذه بغية فهم أبعاد الضريبة على القيمة المضافة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستفادة من التجربة اللبنانية في تطبيقها، سواء أكانت النتائج إيجابية بقصد الاستفادة من استثمارها أو سلبية للابتعاد عنها وتصحيحها.

كلمات الافتتاح أشارت إلى أن سوريا تسعى لتطبيق هذه الضريبة من خلال الإصلاح المالي الذي تسعى للوصول إليه والاستفادة من التجربة اللبنانية في هذا المجال. ونظراً لضرورة مواكبة التطورات والوقائع المستجدة في نظام الضريبة الحالي، في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، فإن قضية الضريبة المضافة مطروحة بإلحاح في الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني، وتتماشى مع اقتصاد السوق، وتضمن العدالة في الضرائب، حيث يفرض التلازم والتكامل بين اقتصاد البلدين تبادل التقنيات وتوحيدها. وتأتي أهمية هذه الضريبة من كون أكثر من 90 دولة في العالم أصبحت تطبقها، لاسيما أنها تتسم بشموليتها على جميع السلع والخدمات، وأنها غير مباشرة يتحملها المستهلك، وأنها ضريبة على الإنفاق ومرحلية وانتقائية ومرنة.

ناقشت فعاليات الورشة عدة مواضيع حول مفاهيم هذه القيمة من الناحية الاقتصادية والمحاسبية والضريبية. وتعريف هذه الضريبة وآلية تطبيقها، والتجربة الدولية في المجال الضريبي، والتحديات الاقتصادية للضريبة على القيمة المضافة. وتم تناول منطلقات وزارة المالية اللبنانية في تطبيق القيمة المضافة والوسائل القانونية المعتمدة ومراحل تطبيقها. حيث تعتبر هذه الضريبة مفيدة جداً للاقتصاد ولعملية الإصلاح المالي. واستعرضت آفاق تطبيق الضريبة على المبيعات في سوريا واتجاهات الإصلاح الضريبي. وأبديت بعض الملاحظات المنهجية حول هذه الضريبة وكيف يمكن أن تكون الضريبة على الدخل بديل عنها. بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهميتها في إصلاح النظام الضريبي السوري، ومقومات النظام الحالي من حيث توفير الحصيلة المناسبة والشفافية وتحفيز التنمية الاقتصادية. وعرضت تجارب القيمة المضافة في كل من فرنسا وتونس ومصر والأردن، وإمكانية تطبيقها في سوريا والمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تعترضها. وأخذ موضوع الضريبة على المبيعات في القطاع الصناعي حيزاً من المناقشات، فالسياسات الضريبية في الكثير من الدول اتجهت نحو تخفيف العبء على مدخلات الصناعة الوطنية عبر إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وخفض الضريبة على الدخل وفرض الضريبة على المبيعات. وهذه الضريبة ضريبة القرن العشرين وكلما ازداد عدد الدول المنضمة للمنظمة الدولية للتجارة ازداد عدد الدول التي تفرض هذه الضريبة. ويجب الانسجام مع النظام الدولي حيث كل الدول المجاورة لسوريا تطبق هذه الضريبة. كما قدمت وجهات نظر سورية ودراسات إحصائية حول هذا التطبيق.

صدرت في ختام الورشة توصيات عدة حول ضرورة تأليف لجنة تمثل كل القطاعات، للخلوص إلى نتائج عن ضريبة القيمة المضافة تكون وثيقة بين يدي الحكومة السورية في نطاق السياسة الضريبية. وضرورة الأخذ بهذه الضريبة بعد التحضير الجيد لها، وإحداث البيئة المناسبة لتطبيقها بمراعاة السلع وحاجة الفرد إليها، ومراعاة مدخلات الصناعات، وضرورة العمل لتوعية المكلفين بأهمية التزام الضريبة، وتوليد الثقة بين الحكومة والمكلفين بوجوبها، مع مراعاة العدالة والشفافية والملاءمة في هذه الضريبة. ويجب أن يترافق فرض الضريبة مع خفض ضريبة الدخل لتكون أداة مشجعة تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. وفي جميع الأحوال يجب ألا تكون هذه الضريبة عبئاً على المستهلك. والعمل على مزيد من الندوات، يشارك فيها طلاب الدراسات العليا في الجامعات، وتشارك فيها السلطات التنفيذية. ومراعاة فرض هذه الضريبة على مراحل، ولتكن في المرحلة

الأولى، ضريبة على المبيع تجبى من المبيعات، وليست هذه الضريبة ضريبة جديدة بل مقترحة، مع إعادة النظر في النظام الضريبي. إنشاء الثقافة الضريبية لدى القطاعات الأهلية، وإجراء دراسات ميدانية مختلفة الاتجاهات عن هذه الضريبة في كلا البلدين والمقارنة.